الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة



كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الشريعة والقانون

بالتنسيق مع مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

تنظم الندوة العلمية الوطنية حول:

# الإجرام المستحدث وطرق إثباته المعاصرة

يوم الأربعاء: 29 جمادى الآخرة 1448 هـ

الموافق: 09 ديسمبر 2026 م

رئيس الندوة الشرفي: أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

مدير الندوة: أ.د أمير شريبط (عميد الكلية)

المنسق العام للندوة: أ.د سعاد قصعة (مدير المخبر)

رئيس الندوة: د. هاني بوجعدار

رئيس لجنة الندوة العلمية: د. عبد الله جنة

رئيس لجنة الندوة التنظيمية: د. خديجة بركاني

## ❖ ديباجة الندوة

لم يعد الإجرام في عصر الثورة الرقمية حدثا عابرا بين طرفين في زمان ومكان محددين، بل صار ظاهرة تتغير بالسرعة نفسها التي تتطور بها التكنولوجيا التي تدعمه. فقد أنتج التسلح التكنولوجي أشكالا جديدة من الجرائم لم تعرفها المجتمعات من قبل، بعد أن اتجه الناس إلى الفضاء الرقمي بما فيه من فرص ومخاطر، حتى صار العالم أشبه بقرية صغيرة يتجاوز فيها الفعل الإجرامي حدود الزمان والمكان دون إذن أو ترخيص. وقد ساهمت التطبيقات والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في اتساع هذه الظاهرة وتنوع صورها. وبذلك صار الإجرام يتخطى الحدود السياسية بطريقة منظمة، فازدادت خطورته على الأصعدة القانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية والرقمية والصحية، بل وعلى أمن الدولة نفسه. ولأن قواعد الإثبات الجنائي لم تواكب هذا التحول السريع، تفاقمت آثار الجريمة على النظام الاجتماعي والأمن المجتمعي، وبلغت الإنسان في كيانه ووجدانه: في ثقته بمحيطه الرقمي، وفي شعوره بالأمان داخل فضاء صار ملاذا له يقضي فيه جزءا كبيرا من حياته اليومية.

وعند الحديث عن الإجرام المستحدث، لا بد من النظر في خصائصه وصوره. فمن أبرز ما يميزه عن الجرائم التقليدية أنه لا مادي، إذ يقع على بيانات وهويات رقمية وعملات مشفرة. كما يتجاوز الحدود الوطنية، مما يطرح إشكالات في تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق. وتضع سرعة التطور التقني النصوص القانونية والفقهية أمام تحديات جديدة لم تكن معروفة من قبل. ويصعب تعقب الفاعلين بسبب إخفاء الهوية والتشفير، ويستفيدون من أدوات تقنية تجعل الدليل عرضة للمحو أو التغيير، ويتخذ هذا الإجرام في كثير من الأحيان طابعا تنظيميا عبر شبكات منظمة عابرة للحدود. ومن صوره، على سبيل المثال لا الحصر: الاعتداء على البيانات والأنظمة المعلوماتية بلاختراق والقرصنة والتخريب الرقمي، والإجرام المالي والاقتصادي المستحدث كغسل الأموال عبر الأصول الرقمية والاحتيال المالي الإلكتروني، والإجرام الذي يمس الحرمة الشخصية والخصوصية كالتزييف العميق وانتحال الهوية الرقمية وابتزاز البيانات، وكذلك الجرائم الماسة بأمن الدولة والصحة والبيئة، والجريمة المنظمة. ولذلك لا تكفي المفاهيم التقليدية وحدها لضبطه ومواجهته.

ويتطلب هذا التنوع في الخصائص والصور والأصناف **معالجة الموضوع من زوايا متعددة**: فقهية وقانونية واجتماعية ونفسية وتقنية. فالإجرام المستحدث محظور شرعا، وهو ظاهرة قانونية وتقنية، لكنه أيضا ظاهرة إنسانية واجتماعية ونفسية بامتياز. إذ يعيد الفعل الإجرامي الرقمي تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع، وينتج أنماطا جديدة من الانحراف تغيب فيها الرقابة الاجتماعية المباشرة وآليات الضبط التقليدية القائمة على الروابط الأسرية والمجتمعية. وعندما يضعف الوازع الديني ويختفي الفاعل خلف شاشة هاتف أو حاسوب بهوية افتراضية، يضعف الرادع الاجتماعي الذي كان يقوم على المراقبة المتبادلة بين أفراد المجتمع. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة بمعزل عن بيئتها الاجتماعية والنفسية. وهكذا يصبح الفرد في حالة انفلات رقمي، يتصرف فيها بطريقة تختلف تماما عن سلوكه في الواقع المادي. وهذا التحول يترك أثرا نفسيا عميقا على علاقته بذاته وبالآخر، إذ قد يجد الجاني في الفضاء الرقمي غطاء نفسيا يخفف من وطأة الرادع الأخلاقي والاجتماعي. فغياب الكبح الرقمي وانعدام التماس المباشر مع الضحية يقللان إحساسه بالمسؤولية، فيقدم على أفعال لم يكن ليجرؤ عليها في الواقع. وفي المقابل، تتحمل الضحية آثارا نفسية ومعنوية عميقة نتيجة ما لحق بها من أضرار.

إن اختلاف السياقات الزمنية والمكانية التي وضعت فيها الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية المتعلقة بالجريمة بمفهومها التقليدي لا يعني تجاهل التحديات والفجوات التي أفرزها هذا الإجرام المستجد، والتي أثرت سلبا في مختلف مراحل الدعوى العمومية، من الاستدلال إلى التحقيق والمحاكمة. ويقتضي ذلك فهما دقيقا لطبيعة الدليل الرقمي وحدود الاعتماد عليه. فالإنترنت والذكاء الاصطناعي والتشفير والتزييف العميق (Deepfake) غيرت كثيرا المفهوم المادي للدليل، وغيرت كذلك مفاهيم أساسية تتعلق بأطراف الجريمة.

ومع ذلك، فإن الفقه الإسلامي، بأحكامه التي تتجاوز قيود الزمان

والمكان، وبما يتيحه فقه النوازل ومقاصد الشريعة والقواعد الفقهية والأصولية، يفتح المجال للاجتهاد أمام العقول المتخصصة، أفرادا كانوا أو مؤسسات، لاستيعاب النوازل والقضايا التي يواجهها الناس في واقعهم المتغير، بما يحقق حماية الأعراض والأموال والأنفس والعقول في صورها الحديثة. وبالمثل، يتيح القانون الوضعي للسلطات المختصة السيطرة على الإجرام والخطورة الإجرامية واحتواء التجاوزات، عن طريق تحديث المنظومة القانونية وإضافة نصوص تواكب المستجدات، وحماية المصالح الجديرة بالرعاية باستشراف وقوع الجريمة والكشف المبكر عنها، ومعاقبة مرتكبيها ومن يهدد المصالح والحقوق أو يعرضها للخطر.

إن تحقيق الأمن والسكينة في المجتمع، في العالم الحقيقي كما في العالم الرقمي، يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على مواجهة التحديات التي تطرحها الجرائم المستحدثة داخل منظومتنا القانونية الوطنية، وتزداد أهمية ذلك مع اتساع استعمال الوسائل الرقمية في المعاملات اليومية. فاختلاف السياسات المتعلقة بالتجريم، وتسلح وسائل ارتكاب الجريمة بوتيرة تفوق وتيرة التشريع، والحاجة إلى حماية الخصوصية والحريات الفردية، كلها عوامل تؤثر في حدود المساءلة الجنائية وفي قدرة القضاء على تحقيق العدالة. ومع التغيرات التي تشهدها الجزائر، مثل الصيرفة الإسلامية والصكوك السيادية ومراجعة قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك قانون الإجراءات الجزائية، أصبح من الضروري إعادة النظر في موضوع الجرائم المستحدثة من زوايا شرعية وقانونية واجتماعية ونفسية وتقنية. فذلك يمكننا من فهم أعمق لهذه الظاهرة في أبعادها الإنسانية قبل أبعادها التقنية، ويساعدنا على رسم استراتيجيات وسياسات جنائية فعالة لمواجهتها دون المساس بكرامة الإنسان وحقوقه، سواء كان متهما أو ضحية .

ومن خلال ما سبق، تأتي هذه الندوة الوطنية التي **تجمع بين مختلف التخصصات** لتكون منصة علمية لتبادل الأفكار بين الفقهاء ورجال القانون والخبراء التقنيين والاجتماعيين، والنفسيين، بهدف **بناء تصور شامل يواكب هذا الواقع المتغير**.

## ❖ إشكالية الندوة

في ظل هذا الواقع المليء بالتحديات والتغيرات السريعة التي تمس جميع المجالات، أصبح من الضروري فتح حوار أكاديمي شامل يتجاوز الأفكار التقليدية. ويسلط هذا الحوار الضوء على الإجرام المستحدث وطبيعته وآلياته ودوافعه النفسية والاجتماعية، وعلى أساليب الإثبات والوقاية والمكافحة، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ومتطلبات العدالة الجنائية، ويضمن حقوق المتهم. ومن هنا يبرز التساؤل التالي:

**ما هي السبل والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق عدالة جنائية في مسرح إجرامي مستحدث، تحيط به تحديات ومتغيرات متعددة المجالات؟**

## ❖ أهداف الندوة

تهدف هذه الندوة الوطنية متعددة التخصصات إلى:

1 -تقديم رؤية أكاديمية شاملة تجمع بين التأصيل الفقهي والتفسير الاجتماعي والنفسي والتنظيم القانوني والتقني للإجرام المستحدث، في إطار متكامل يساهم في تطوير أدوات مواجهته.

2 -تحديد أنواع الإجرام المستحدث وضبط خصائصه التي تميزه عن الجريمة التقليدية، بما يساعد على وضع منهجية تصنيفية واضحة تبنى عليها بقية محاور المعالجة الفقهية والقانونية والاجتماعية والنفسية.

3- فهم التحولات السريعة في البُنى الاجتماعية وما يصاحبها من أنماط الانحراف الإجرامي، والتغيرات التي تطرأ على منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية في الفضاء الرقمي، من منظور علم الاجتماع الجنائي.

4 -استكشاف الأبعاد النفسية للفعل الإجرامي المستحدث من خلال شخصية الجاني ودوافعه وكيفية انتقاله إلى الفعل في البيئة الرقمية، إضافة إلى الأثر النفسي الذي يلحق بالضحية وسبل دعمها.

5- التصنيف الفقهي للإجرام المستجد من خلال فقه النوازل، وتحديد المعايير اللازمة لإلحاق الصور المستحدثة بالأصناف الفقهية التقليدية أو ابتكار أحكام تعزيرية تناسبها.

6 -دراسة طرق الإثبات والمساءلة المعاصرة (مثل الدليل الرقمي والخبرة التقنية واستعمال الذكاء الاصطناعي في التحقيق) وكيفية تكييفها فقهيا وقانونيا.

7 -إبراز مرونة الشريعة الإسلامية وقدرة الفقه الإسلامي على مواجهة التحديات والنوازل المعاصرة.

8- البحث عن طرق فعالة لمواجهة تحديات الإثبات في مسرح جنائي مستحدث، مع ضمان مشروعية الحصول على أدلة الإدانة دون انتهاك الحرمات والخصوصيات المحمية قانونا وفقها

9- تقييم فعالية آليات المتابعة والتصدي والمكافحة في التشريع الجزائري الحالي، ومدى توافقها مع مبادئ العدالة الجنائية والمحاكمة العادلة.

10- الموازنة بين فعالية المتابعة والمكافحة وضمانات المتهم في المحاكمة العادلة، مع إبراز سبل حماية الضحية وجبر الأضرار التي لحقت بها في إطار الدعوى العمومية.

## ❖ محاور الندوة

### المحور الأول: الجريمة المستحدثة: التأصيل المفاهيمي والتصنيف والأبعاد الاجتماعية والنفسية

- **التأصيل المفاهيمي والمقارن للجريمة المستحدثة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:** التعريف والخصائص المميزة (اللامادية، تجاوز الحدود، إخفاء الهوية)، ومدى انطباق المفاهيم الكلاسيكية (الفعل، النتيجة، العلاقة السببية، القصد، المسؤولية) على الظاهرة الرقمية وحدود صلاحيتها لاستيعاب هذه الأصناف المستحدثة.
- **تصنيف الجريمة المستحدثة ومتغيراتها المتسارعة:** الإجرام المعلوماتي (الاختراق والقرصنة والتخريب الرقمي)، والمالي والاقتصادي المستحدث (غسل الأموال عبر الأصول الرقمية)، والماس بالخصوصية والهوية الرقمية (التزييف العميق)، والجرائم الماسة بأمن الدولة، والجرائم الصحية والبيئية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

• **القراءة السوسيولوجية للانحراف الرقمي في الفضاء الافتراضي:** التحولات القيمية والاجتماعية وإعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع، وضعف الرادع الاجتماعي والانفلات الرقمي، وسياسات الضبط الاجتماعي الجديدة التي تعزز الرقابة المجتمعية دون المساس بالحريات.

• **الأبعاد النفسية للجريمة المستحدثة (الجاني والضحية):** سيكولوجية الجاني في البيئة الرقمية (تعدد الهويات، التبرير الذاتي، انخفاض الشعور بالمسؤولية) ودوافع الانتقال إلى الفعل، والآثار النفسية والمعنوية على الضحية، وسبل الدعم النفسي والتكفل بالضحايا وجبر الضرر المعنوي.

### المحور الثاني: الاستجابة الشرعية والقانونية لمواجهة الجريمة المستحدثة

• **التأصيل الفقهي (فقه النوازل ومقاصد الشريعة):** إلحاق الوقائع المستجدة بالأحكام التقليدية أو ابتكار أحكام تعزيرية مناسبة، وأحكام الحدود والقصاص والتعزير في مواجهة الإجرام الرقمي والاقتصادي، ومرونة الشريعة في مواكبة المتغيرات التقنية.

• **قواعد الإثبات الجنائي المعاصرة في مسرح جنائي مستحدث:** الدليل الرقمي وحجيته، والخبرة التقنية القضائية ودورها في تكوين قناعة القاضي، والذكاء الاصطناعي والتزييف العميق وأثرهما على قيمة الدليل، وحدود مشروعية الحصول عليه وحماية الخصوصية.

• **الإطار الإجرائي وضمانات المحاكمة العادلة:** قراءة نقدية في مستجدات قانون الإجراءات الجزائية، والترسانة القانونية المواكبة (الصيرفة الإسلامية، الصكوك السيادية، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) وعلاقتها بمنظومة الإثبات، والموازنة بين فعالية المكافحة وحقوق الدفاع، وحماية الضحية وتعويضها، مع ربط النظرية بالواقع الوطني.

## ❖ لجنة الندوة العلمية

| | |
|---|---|
| أ.د سعاد قصعة | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| أ.د عبد الرحمن خلفة | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| أ.د دليلة شايب | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| أ.د هشام بوحوش | جامعة منتوري – قسنطينة 1 |
| أ.د فوزي عمارة | جامعة منتوري – قسنطينة 1 |
| أ.د بدر الدين يونس | جامعة لونسي علي – البليدة 2 |
| د. عبد السلام بغانة | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| د. فؤاد بولحبال | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| د. بثينة بوجبير | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| د. نسرين بداوي | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| د. حنان عميور | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية |
| د. سلاف بولغليمات | جامعة محمد الصيق بن يحي - جيجل |
| د. بلال جر في | جامعة العربي بن مهيدي – أم البو قي |
| د. إلياس خير الدين | المركز الجامعي – إليزي |
| د. مختارية خديجي | جامعة بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت |
| د. جمال علي صغير | جامعة لونسي علي – البليدة 2 |
| د. جميلة محلق | جامعة باجي مختار - عنابة |
| د. كمال عمتوت | جامعة طاهري محمد - بشار |
| د. عادل بلقاسم | جامعة يحي فارس – المدية |
| د. سمير عزوني | جامعة طاهري محمد - بشار |

## ❖ شروط المشاركة

### ▪ الشروط العلمية والموضوعية

- يُشترط أن يرتبط موضوع البحث أو المداخلة ارتباطا وثيقا ومباشرا بالمحاور الأساسية المعلنة في ديباجة الندوة، وبما ينسجم مع الأهداف المرسومة للفعالية.
- يُشترط في البحث المقدم أن يتسم بالجدة والأصالة المطلقة، وألاّ يكون قد سبق نشره كليا أو جزئيا في أي مجلة علمية أو كتاب، ولم يسبق تقديمه في ملتقيات أو فعاليات سابقة، وألا يكون مستلا من أطروحة أو رسالة علمية أكاديمية للباحث.
- تحري الدقة والعمق والالتزام بالقواعد العلمية المتعارف عليها في كتابة البحوث والتوثيق والأمانة العلمية.
- تقديم ملخص واف باللغة العربية وآخر باللغة الأجنبية (في حدود 400 إلى 500 كلمة)، متضمنا الإشكالية، والأهداف، والأهمية.

### ▪ الشروط الفنية والشكلية

- يجب ألا يقل حجم البحث الكامل عن 15 صفحة ولا يتجاوز 25 صفحة (بما في ذلك المراجع والملاحق).
- يُنسق متن البحث باللغة العربية باستخدام الخط العربي المعياري (Traditional Arabic) بحجم (16)، على أن تُدرج الهوامش والحواشي السفلى بنفس الخط وبحجم (14).
- يُنسق متن البحث المحرر باللغات الأجنبية باستخدام خط (Times New Roman) بحجم (14)، على أن تُثبت الهوامش بالحجم (12).
- يُعتمد التوثيق الآلي في أسفل كل صفحة، مع الالتزام بالترتيب المنهجي الآتي عند الإحالة الأولى: (اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

## ❖ مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستلام المداخلات: **01 ديسمبر 2026م.**
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: **04 ديسمبر 2026م.**
- تاريخ انعقاد الندوة: **09 ديسمبر 2026م.**
- بريد الندوة الإلكتروني:

**nad.djraiim@gmail.com**